



الجمل يتهم أميركا وإسرائيل بتأجيج التوترات الطائفية في مصر

الثلاثاء، 28 يونيو 2011

القاهرة - «الحياة»، أ. ف. ب - اتهم نائب رئيس الوزراء المصري يحيى الجمل مساء الأحد الولايات المتحدة وإسرائيل بالوقوف خلف التوترات الطائفية التي شهدتها مصر مؤخراً، مؤكداً أن غالبيهما من ذلك هي «كسر» مصر.

وقال الجمل في مقابلة مع التلفزيون الرسمي نشرت مقتطفات منها وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية إن «أميركا وإسرائيل يقانن وراء أحداث الفتنة الطائفية في مصر لإدراهما بأنه لن يكسر مصر إلا الفتنة الطائفية»، مشدداً على أن «مصلحة إسرائيل الأولى هي كسر مصر». وأضاف أن «إسرائيل تعلم تماماً أن القوة الكبيرة والوحيدة في المنطقة والتي تعمل لها ألف حساب، سواء اليوم أو غداً أو بعد مئة عام، هي مصر، ولذلك تعمل على محاولة كسرها التي لن تحدث بإذن الله».

ومنذ أشهر تشهد مصر توترات طائفية متزايدة وتتفجر شجارات واشتباكات إما بسبب أخبار عن بناء كنائس من دون ترخيص أو بسبب قضية القبطيين اللذين قيل انهما اعتنقوا الإسلام وإن الكنيسة تحتجزهما.

وأصيب ثلاثة أشخاص بجروح في صدامات دارت السبت في بلدة بمحافظة سوهاج في صعيد مصر بين مسلمين وأقباط بسبب إشاعة سرت في البلدة حول بناء كنيسة من دون ترخيص.

على صعيد آخر، اعلن مسؤول في الجيش المصري أن الانتخابات التشريعية ستجري في موعدها في أيلول (سبتمبر)، وذلك في الوقت الذي احتمم فيه الجدل حول الموعد الأنسب لهذه الانتخابات.

ويأتي هذا التأكيد ردأً على تصريح لنائب رئيس الوزراء أكد فيه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وافق على إرجاء الانتخابات إلى كانون الأول (ديسمبر).

وقال المسؤول العسكري لوكالات فرانس برس طالباً عدم الكشف عن هويته إن «المجلس العسكري متمسك بما سبق وأعلن عنه، أي إجراء الانتخابات نهاية أيلول تطبيقاً لنتيجة الاستفتاء حول التعديلات الدستورية التي اقرها الشعب بغالبية ساحقة بلغت 77 في المئة».

وستكون المهمة الأساسية للبرلمان المقرب وضع دستور جديد للبلاد تجري على أساسه الانتخابات الرئاسية.

وكان رئيس الوزراء عصام شرف تحدث الأسبوع الماضي عن إمكان إرجاء الانتخابات ما يتبع للأحزاب الكافي لتنظيم ذاتها. وأعلن الجمل تراجعاً عن تصريحاته السابقة، وأكد أنه سيتم عرض مشروع قانون مجلس الشعب والشورى على مجلس الوزراء غداً الأربعاء، مشيراً إلى إجراء الانتخابات بنظامي القائمة النسبية والفردي، لافتاً إلى استمرار الخلاف فقط حول النسب سواء الثالث أو الثنين أو النصف.

وقال الجمل، خلال مشاركته في ندوة نظمها تحالف المصريين الأميركيين: «لا بد أن ننتهي من الموافقة على القانون بشكل عاجل، لأن الانتخابات ستتم في أيلول (سبتمبر)، وبحكمنا في ذلك مبادئ الإعلان الدستوري»، داعياً إلى ضرورة تكاليف المصريين في الداخل والخارج من أجل مصلحة مصر»، مشيراً إلى أن مشاركة المصريين في الخارج في الانتخابات تحتاج لمزيد من الدراسة لبحث آلية مشاركتهم.

من جهة أخرى، استعرض وزير الخارجية محمد العربي خطط وأولويات الخارجية المصرية بعدها تسلم حقيبتها أول من أمس، وأكد الوزير أن الأولوية لديه للتوجهات الأفريقية والعربية. وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية، أعرب عن قناعته بـ«أننا في وضع استراتيجي جديد يتطلب صوغ موقف عربي موحد». قال العربي، في تصريحات صحافية أمس عقب اجتماع مع كبار مساعديه لبلورة هذه الخطط والأولويات: «إن الدبلوماسية المصرية ستدعم في الفترة المقبلة وبقوة الموقف الفلسطيني في عملية السلام». وكشف عن نيته ترتيب الوزارة من الداخل، مشيراً إلى وضع قواعد وإجراء بعض التغييرات في القيادات حتى يحدث نوع من الارتياح والانسجام في قيادات وزارة الخارجية.

وكان العربي تلقى أمس اتصالات هاتفية من وزراء الخارجية في كل من الإمارات والأردن وتركيا والولايات المتحدة. ووفق المتحدثة الرسمية المساعدة منحة باخوم أكد وزيرا خارجية الإمارات والأردن حرصهما على التواصل مع مصر في إطار روابط الأخوة الوثيقة التي تجمع مصر بشقيقتها العربيتين، فيما أعرب وزير خارجية تركيا عن حرصه على دعم علاقات التعاون والتشاور المستمر والإعداد للزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء التركي لمصر.

وأكملت الوزيرة هيلاري كلينتون حرص بلادها على استمرار التنسق بين مصر والولايات المتحدة حول الجهود الرامية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما أكدت حرصها على لقاء الوزير العربي قريباً.

وبدأ العربي في تصريحاته الصحفية أمس حريصاً على عدم إغفال الملفات المصرية مع أوروبا والولايات المتحدة ودول آسيا وأميركا اللاتينية، ولكنه قال إنه سيبذل بالتجهيز الأفريقي والعربي، موضحاً أن أولويات مصر في القيمة الأفريقية جداً الأربعاء في غينيا الاستوائية هي العمل على إعادة التماسك الأفريقي وربط مصر بالدول الأفريقية. وقال إن الملف الأفريقي مهم، وهناك إدراك كبير لأهميته بالنسبة لمصر.

وعن رؤيته لتنمية العلاقات المصرية الأوروبية، قال العربي: «إن أوروبا شريك سياسي واقتصادي وثقافي لمصر، وسنمد أذرع الدبلوماسية المصرية كافة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بحيث يخدم ذلك دعم علاقاتنا بالدول الأوروبية». وحضر الدول الأوروبية على لعب دور أكبر في تخفيف الاقتصاد المصري. وعما إذا كان مفيداً نقل خبرات دول أوروبية لمصر في مجال التحول الديمقراطي، قال العربي: «لكل دولة رؤيتها وتجربتها الخاصة»، وأكد أنه يمكن الاستفادة في بعض الأشياء، لكن الصيغة ستكون مصرية في النهاية.

وحول عقد الجلسة المشتركة للجنة المصرية المكلفة متابعة تطورات الأوضاع في ليبيا وأحوال الجالية المصرية هناك أمس في مقر الخارجية برئاسته، قال العربي: «إنها اختارت ببحث دور مصر في عملية إعادة إعمار ليبيا ومتابعة بعض الأمور الأخرى، والعمل على توفير حلول سريعة للمشكلات التي يواجهها المصريون في ليبيا»، مؤكداً أن ليبيا دولة جارة وتهمنا رفاهية الشعب الليبي، ويجب أن يكون لمصر نصيب في تحقيق ذلك.

على صعيد آخر، أشعلت وثائق رسمية للحكومة المصرية سربت إلى الإعلام سباق انتخابات الرئاسة مبكراً، إذ تناولت أدوار مرشحين محتملين في هذه الانتخابات المقررة نهاية العام الجاري في قضية من بين القضايا الأكثر حساسية بالنسبة إلى رجل الشارع العادي.

وبعد يوم واحد من نشر وثيقة مسربة تحدثت عن دور للأمين العام السابق للجامعة العربية المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية عمرو موسى في تصدير الغاز إلى إسرائيل نشرت وثائق جديدة تتناول مخاطبات رسمية بين نائب رئيس الجمهورية السابق عمر سليمان أثناء توليه رئاسة جهاز الاستخبارات العامة ووزراء في حكومة رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف حول الأمر ذاته.

ومعروف أن غالبية المصريين لا تؤيد تصدير الغاز لإسرائيل، وتعتبر أن صفة تصدير الغاز لها كانت جزءاً من فساد النظام السابق، خصوصاً أن هذه الصفة ارتبطت برجل الأعمال الهاجري صديق الرئيس السابق حسين سالم.

لكن موسى رد على تلك الحملة، معتبراً أنها «نوع من الاغتيال السياسي». وأوضح أن موافقته على تصدير الغاز لإسرائيل أثناء توليه وزارة الخارجية المصرية كان هدفه الأساسي «دعم موقف المفاوض العربي إبان توقيع اتفاقيات مدريد».

للأعلى 

Source URL (retrieved on 06/28/2011 - 17:55):
<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/282573>
 copyright © daralhayat.com